منظمـــة الصـــحة العالميـــة

المجلس التنفيذي م ت١٠٥/١٠
الدورة الخامسة بعـد المائة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
البند ٣-١ من جدول الأعمال المؤقت EB105/10

السلامة الغذائية

تقرير من المدير العام

القضايا المطروحة

١- تشكل السلامة الغذائية قضية أساسية من قضايا الصحة العمومية في جميع البلدان. وقـد حـدث فـي السنوات الأخيرة عدد من الفاشيات الخطيرة جدا من الأمراض المنقولة بالأغذية وشمل العديد من هذه الفاشيات أكثر من بلد واحد وبعضها أكثر من قارة واحدة. ويعكف راسمو السياسة والمستهلكون في بلدان كثيرة اليـوم على اعادة تقييم استراتيجيتهم بالنسبة للسلامة الغذائية وكذلك الجوانب الدولية للصحـة العموميـة مـن هـذه الاستراتيجية.

٢- وتنتشر الأمراض المنقولة بالأغذية على نطاق واسع وتمثل خطرا شديدا يتهدد الصحة في كـل مـن البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، ويؤثر ذلك أكثر ما يؤثر على الأطفال والحوامـل والمسـنين. ويمكن أن يؤدي المرض المنقول بالأغذية، بالاضافة الى آثاره الصحية المباشرة، الى اجـهاد نظـم الرعايـة الصحية الى حد كبير والى خفض الانتاجية الاقتصادية على نحو ملحوظ أيضا. ويتوفى الملايين من الأطفـال سنويا من أمراض الاسهال، في حين يعاني مئات الملايين من نوبات الاسهال وعواقبـها الموهنـة. ويعتـبر الاسهال أكثر أعراض الأمراض المنقولة بالأغذية انتشارا وتضم العواقب الخطيرة الأخرى الفشـل الكلـوي، واضطرابات الدماغ والأعصاب، والموت. وتشمل الآثار الموهنة للمرض المنقول بالغذاء التـهاب المفـاصل والشلل الانتكاسيين.

٣- وتعتبر المخاطر المترتبة على المواد الكيميائية مصدرا هاما من مصادر الأمراض المنقولة بالأغذيـة مع أنه يتعذر في العديد من الحالات ربط آثارها بأغذية معينة. وما أزمة الديوكسين الأخيرة (انظر الفقـرة ٨ أدناه) إلا أحد الأمثلة على المخاوف التي تنتاب عامة الناس من مخاطر المواد الكيميائية في الأغذية. وتـتركز المخاوف الأخرى ازاء التلوث الكيميائي على الفطريات السامة (مثـل الأفلاتوكسـينات والأوكراتوكسـينات) والمعادن الثقيلة، كالرصاص والزئبق والكادميوم. وقد تترتب عواقب حادة على التلوث الكيميائي بالنسبة لصحة الانسان بما في ذلك الآثار التحولية الخلقية والمسرطنة والماسخة.

٤- وتشير البيانات المتوفرة بأن الأمراض المنقولة بالأغذية تعتبر احدى مشاكل الصحة العمومية الهائلـة. وقد تمكنت البلدان التي لديها نظم للابلاغ عن حالات الأمراض المنقولة بالأغذية، مثلا، من توثيق زيادات ذات شأن في حدوث السلمونيلا والعطيفة الصائمية، والاشريكية القولونية المسببة للنزف المعـوي وغيرهـا مـن

مسببات الأمراض. وقد تتأثر نسبة تصل الى ٣٠٪ من سكان البلدان الصناعية بالأمراض المنقولة بالأغذية سنويا. حيث تشير التقديرات الى أن زهاء ٧٦ مليون اصابة بالأمراض المنقولة بالأغذية تحدث سنويا في الولايات المتحدة وتؤدي الى دخول ٠٠٠ ٣٢٥ مصاب الى المستشفيات وحدوث ٠٠٠٥ حالة وفاة.[١] أما التكاليف الطبية المقدرة والأرواح التي تزهق جراء خمسة أنواع من العدوى المنقولة بالأغذية في انكلترا وويلز وحدهما فقدرت، في عام ١٩٩٦، بمبلغ يتراوح بين ٣٠٠ و٧٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا. وفي البلدان النامية (باستثناء الصين)، قدرت المراضة والوفيات المرتبطة بالاسهال لدى الرضّع، في عام ١٩٩٠، بـ٢٧٠٠ مليون اصابة سنويا تؤدي الى ٢,٤ مليون وفاة في صفوف الأطفال دون الخامسة. وأسفرت عودة ظهور الكوليرا في بيرو عام ١٩٩١ عن خسارة ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار أمريكي من صادرات الأسماك ومنتجات المصايد. وتوضح هذه الأرقام بصورة جلية الأثر السلبي الناجم عن الأمراض والتلوث المنقولين بالأغذية على الصحة والتنمية.

٥- هذا وتزيد عوامل ممرضة جديدة وأخرى لم تكن ترتبط بتناول الأغذية فيما مضى من خطر الأمراض المنقولة بالأغذية، اذ أن الكائنات المجهرية تملك القدرة على التغير والتكيف. فالتهاب الدماغ الاسفنجي البقري، الذي يعرف عموما باسم مرض جنون البقر يرتبط بنوع مغاير جديد من مرض كروزفيلد جاكوب لدى الانسان. وتم الكشف عن الاشريكية القولونية O157H:7 لأول مرة في عام ١٩٧٩. وبعد الفاشية الأولى سببت الاشريكية القولونية المسببة للنزف المعوي أمراضا ووفيات (وخصوصا في أوساط الأطفال) من تناول لحم البقر المجروش، وعصير التفاح والحليب غير المبستر والخس وبراعم الفصة وماء الشرب في بلدان عديدة في شتى أنحاء العالم. وانتشرت السلمونيلا تفيموريوم DT104 المشفرة الصبغية والمقاومة لخمسة مضادات حيوية يوصف استخدامها على نحو شائع في أرجاء العديد من البلدان.

٦- ولابد من تقييم التكنولوجيات الحديثة لزيادة الانتاج الزراعي بغية عدم التسبب في مخاطر جديدة على صحة الانسان. وتعتبر التكنولوجيا الحيوية والهرمونات والمضادات الحيوية أمثلة على هذه التكنولوجيا. ويمكن أن تستفيد الصحة العمومية استفادة هائلة من الامكانات التي تنطوي عليها التكنولوجيا الحيوية في زيادة المحتوى التغذوي للأغذية، والتخفيف من وطأة الحساسية الناجمة عن تحسين كفاءة انتاج الأغذية. ومن ناحية أخرى فان الآثار المحتملة على صحة الانسان من تناول الأغذية التي يتم انتاجها من خلال التحوير الجيني يجب أن تخضع للمزيد من الدراسة. فالهرمونات الاستروجينية تزيد من معدل نمو المواشي، غير أن ثمة شكوكا تثار حول استهلاك منتجات اللحوم التي تحتوي على هذه الهرمونات. كما أن مستويات منخفضة من المضادات الحيوية تزيد من معدل نمو المواشي، الا أن هناك هواجس ازاء انتقال المقاومة للمضادات الحيوية الى مسببات المرض لدى الانسان من خلال هذه الممارسة.

٧- وتشكل عولمة تجارة الأغذية تحديا عابرا للحدود يطرح على سلطات السلامة الغذائية لأن الأغذية الملوثة في بلد ما يمكن أن تسبب فاشيات للأمراض المنقولة بالأغذية في بلد آخر. وتشير آخر توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة العالمية في الأغذية ومنتجات الألبان الى حدوث زيادة كبيرة في العرض والطلب على الصعيد العالمي خلال العقد الأول من الألفية المقبلة. وقد توفر عولمة تجارة الأغذية أنواعا أكثر للمستهلكين من الأغذية ذات النوعية الجيدة المأمونة والتي يمكن تحمل تكلفتها. فعلى سبيل المثال ثمة استنتاج ثابت توصلت اليه الدراسات الجارية حتى اليوم بأن من شأن تنوع الفاكهة والخضروات في نظام قوت متوازن أن يحسن الوضع التغذوي والصحة. وتتزايد تجارة الأغذية على النطاق العالمي وتحمل معها امكانية نشر عوامل المرض المنقولة بالأغذية بين البلدان والقارات. وتفسح العولمة أيضا فرصا

١ Mead PS et al. Food-Related illness and death in the UnitedStates .*Emerging InfectiousDiseases* ،1999، 5)5 :(607-625 .

للبلدان المصدرة للأغذية في مجال القطع الأجنبي، الذي يعتبر أمرا حاسم الأهمية في تنمية اقتصاد العديد من البلدان وبالتالي تحسين مستوى معيشة كثير من سكانها.

٨- وتجري الآن عمليات دمج الزراعة والصناعات الغذائية وتوحيدها، وهذا يعني، بالاضافة الى زيادة حجم التجارة العالمية أن يتم توزيع كميات كبيرة من الأغذية المستمدة من مصدر واحد على مناطق أوسع بكثير مما كان يحدث في الماضي، مما يؤدي الى احتمال حدوث فاشيات من الأمراض المنقولة بالأغذية أوسع نطاقا. وتعتبر أزمة الديوكسين التي حدثت مؤخرا في اللحوم ومنتجات الدواجن دراسة حالة بشأن امكانية التلوث الواسع النطاق من مصدر واحد. فالديوكسينات عبارة عن منتجات فرعية مسببة للسرطان ناتجة عن العديد من عمليات التصنيع واحراق النفايات، مما يشكل آثارا سمية شديدة على أجهزة الانجاب والغدد والأعصاب. وقد دخلت الديوكسينات السلسلة الغذائية عندما استخدم دهن الحيوان الملوث بالزيت الصناعي في علف المواشي. وتلقت أكثر من ١٥٠٠ مزرعة العلف من مصدر واحد في فترة أسبوعين فقط. وأدى هذا التلوث الى عواقب اقتصادية خطيرة علاوة على مشاعر القلق والهواجس التي انتابت الكثير من المستهلكين. ويتعين رصد العواقب الصحية الطويلة الأمد المترتبة عليها ومتابعتها.

أنشطة المنظمة

٩- منظمة الصحة العالمية هي وكالة الأمم المتحدة التي تمارس ولاية محددة في مجال حماية الصحة العمومية. ودور المنظمة في مجال السلامة الغذائية هو حماية المستهلك من التعرض للآثار الضارة المترتبة على المخاطر الموجودة في الأغذية. والمادة ٢(ش) من دستور المنظمة تمنح هذه الأخيرة ولاية لوضع معايير دولية للمنتجات الغذائية واقرارها ونشرها. ولقد اعترفت المنظمة ولاتزال بأن سبل الوصول الى الغذاء المأمون والمغذي والكافي هي من حقوق كل فرد. وغاية المنظمة هنا هو أن تبلغ جميع الشعوب أرفع مستوى صحي ممكن، وأحد الشروط المسبقة الهامة للتمتع بالصحة هو الأغذية المأمونة.

١٠- وأهم دور تقوم به المنظمة على الاطلاق هو **الوظيفة التقييسية** التي تشمل وضع المعايير الدولية وتقييم حالات الاختطار الصحية ووضع اطار لتحليل تلك الحالات من أجل ادارة حالات الاختطار المتعلقة بالصحة العمومية والتي تنطوي عليها الأغذية والمياه.

١١- ودأبت المنظمة على الترويج لمفهوم **تحليل حالات الاختطار** كاطار لوضع السياسات العامة المتعلقة بسلامة الامدادات الغذائية الذي يتألف من ثلاثة عناصر:

- **تقييم حالات الاختطار** – وهو عملية تقييم منتظمة وموضوعية لجميع المعلومات المتوفرة وذات الصلة بالأخطار المنقولة بالأغذية.

- **ادارة حالات الاختطار** – وهي عملية مقارنة البدائل في مجال السياسة العامة في ضوء نتائج تقييم حالات الاختطار، واذا لزم الأمر، انتقاء خيارات المراقبة المناسبة وتنفيذها بما في ذلك التدابير التنظيمية.

- **الابلاغ عن حالات الاختطار** – هو التبادل التفاعلي للمعلومات والآراء المتعلقة بحالات الاختطار وادارتها بين الذين يقيمون تلك الحالات والذين يتصدون لها وبين المستهلكين وغيرهم من الأطراف المعنية.

١٢- وبموجب القرار ج ص ع١٦-٤٢ (أيار/ مايو ١٩٦٣)، أقرت جمعية الصحة العالمية السادسة عشرة انشاء البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمعايير الغذائية بحيث تكون

لجنة دستور الأغذية الدولي لجنة مشتركة بينها وبين منظمة الأغذية والزراعة وجهازا رئيسيا لهذا البرنامج. وقد وضعت اللجنة العديد من المعايير الدولية بشأن السلامة الغذائية فيما بعد. وباعتبارها وكالة دولية تتناول موضوع الصحة فان المنظمة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن جوانب الصحة والسلامة في دستور الأغذية الدولي كي تضمن حماية صحة المستهلكين على الوجه الصحيح.

١٣- وللمنظمة تاريخ حافل فيما يتعلق باسداء المشورة بشأن تقييم احتمالات الخطر الصحية للجنة دستور الأغذية الدولي وللدول الأعضاء فيما يتعلق بمخاطر السلامة فيما يتعلق بالأغذية. ومن المسلم به الآن أن لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمضافات الغذائية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن ثمالات مبيدات الهوام يتصدران طليعة المعارف العلمية الراهنة المتصلة بتقييم حالات اختطار المواد الكيميائية الغذائية، واضطلعت المنظمة بصورة خاصة بالمسؤولية عن تقييم سمية تلك المواد. كما عقدت المنظمة سلسلة من المشاورات لتقييم مأمونية الأغذية التي يتم انتاجها بأساليب التكنولوجيا الحيوية وتقييم آثار مسببات المرض المستجدة المنقولة بالأغذية على الصحة العمومية (مثل السلمونيلة المسببة للالتهابات المعوية، والعطيفة الصائمية، والاشريكية القولونية المسببة للنزف المعوي).

١٤- وقد أنشأت المنظمة نظاما عالميا لترصد الأوبئة. ويضطلع عنصر الترصد فيه (الاستخبارات الوبائية) بصورة نشطة بجمع المعلومات المتصلة بالفاشيات ويعممها على المكاتب الاقليمية والقطرية للتحقق منها على وجه السرعة. وعندما يتأكد حدوث فاشية وطلب المساعدة في مواجهتها تستطيع المنظمة التصدي لها على الفور بفضل الأفرقة الميدانية (فرق التصدي للأوبئة) وتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال.

١٥- وتقدم المنظمة المساعدة التقنية للحكومات في جهودها الرامية الى تزويد سكانها بالأغذية المأمونة والمغذية. كما توفر التدريب فيما يتعلق بأساسيات الصحة الغذائية من خلال برامج ترتكز على المجتمع المحلي ومبادرة الأسواق الصحية. وتوفر أيضا، بالتعاون مع الوكالات الدولية والاقليمية والوطنية، التدريب التقني على تطبيق تحليل حالات الاختطار ونظام نقاط المراقبة الحرجة لتحليل المخاطر وغيرها من المهارات المتصلة بالسلامة الغذائية. وتساعد المنظمة أيضا الحكومات الوطنية على وضع وتنفيذ التشريعات المتصلة بالأغذية. وتقدم الدعم لوضع نظم معلومات تسمح للبلدان برصد تلوث الأغذية وترصد الأمراض المنقولة بالأغذية.

١٦- ويتضمن النهج المتكامل لمنظمة الصحة العالمية بخصوص السلامة الغذائية أنشطة تضطلع بها عدة ادارات. ويتم الاضطلاع بالعمل خارج المنظمة بالتنسيق مع المنظمات الدولية وأهمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤخرا منظمة التجارة العالمية أيضا.

التوجهات المستقبلية

١٧- هناك ضرورة ملحة لوضع **تقييم أفضل لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية** من أجل تحديد الأولويات بالنسبة للأنشطة في المستقبل. وتشير البيانات المتوفرة الى أن معدلات الاصابة بالأمراض المنقولة بالأغذية تتزايد في جميع أنحاء العالم لكن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد فيما يخص توثيق حدوث هذه الأمراض وكذلك العلاقات بين مسبباتها ونتائجها. ويتعين أن تقيم الدول الأعضاء، حيثما أمكن ذلك، نظما لترصد الأمراض المنقولة بالأغذية تقوم على المختبرات وتغطي الفاشيات والحالات المتفرقة، وكذلك لرصد تلوث الأغذية. وستقدم المنظمة، بناء على طلب الدول الأعضاء، الدعم لبناء القدرات من أجل نظم جمع البيانات والترصد. كما ستشرع في تعريف الشكل المشترك لاجراءات جمع البيانات المنسقة وفي تحديد المتطلبات الدنيا

من البيانات اللازمة حسب الأقاليم. وسيكتسي ذلك قدرا من الأهمية بالنسبة للمبادرات الدولية والوطنية المتعلقة بالسلامة الغذائية في المستقبل.

١٨- وثمة حاجة أيضا لتنسيق **التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل** لمبادرات السلامة الغذائية على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية. ولتوفير الدعم في هذا الصدد، ستعمد المنظمة الى تطوير وتدعيم أنشطتها الحالية الرامية الى الحصول على بيانات ترصد ورصد صحيحة، بما في ذلك تلك الأنشطة التي تعزز من قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المتعلقة بتلوث الأغذية. وستطبق المنظمة في ذلك نهجا شموليا على التدابير الرامية الى التخفيف من عبء المرض، وتغطي كامل دورة المراحل قبل مفهوم السلسلة الغذائية التقليدي (وضع ترميمات المجاري في الأراضي الزراعية مثلا) وخلاله وبعده (معالجة المجاري مثلا) وستوسع المنظمة نطاق عملها وتعززه في توفير الريادة العالمية في تعزيز السلامة الغذائية كجزء لا يتجزأ من السياسة الخاصة بالصحة العمومية وستدعم نظم ومعايير السلامة الغذائية من أجل حماية صحة المستهلك.

١٩- وستنظر المنظمة، ادراكا منها بأن نتائج الأمراض هي المقياس الحقيقي لفعالية تدخلات السلامة الغذائية، في وضع **أهداف اقليمية و/ أو وطنية** للحد من حدوث الأمراض، آخذة بعين الاعتبار الواجب الآثار الدولية المترتبة على ذلك.

٢٠- ويقتضي تزايد الوعي بمشكلات السلامة الغذائية اجراء **تقصيات للقاعدة العلمية** لصنع القرارات المتصلة بالسلامة الغذائية على المستويين الوطني والدولي. وتعتبر عمليات تقييم حالات الاختطار الكيميائية، التي اضطلعت بها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة المعنية بالمضافات الغذائية والاجتماع المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن ثمالات مبيدات الهوام، ذات قيمة كبرى بالنسبة للدول الأعضاء. وسيتم توطيد أسس هذه العملية واتاحة نتائج هذه الاجتماعات بصورة أيسر وتعميمها على الدول الأعضاء دون عقبات.

٢١- وستعقد المنظمة مشاورات بين الخبراء بشأن **تقييم احتمالات الخطر الميكروبيولوجية** على أساس كل حالة بعينها. وستستعرض مشاورات الخبراء هذه وتلخص تقييمات احتمالات الخطر الوطنية المتصلة بالمخاطر الميكروبيولوجية في الأغذية والمياه. وستسهل النماذج التي تم وضعها أثناء هذه العملية نقل التكنولوجيا اللازمة لتقييم المخاطر بين البلدان. وستعمد المنظمة، بغرض تقييم احتمالات الخطر الميكروبيولوجية في الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، الى انشاء هيئة خبراء استشاريين مخصصة جديدة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، كما طلبت ذلك لجنة دستور الأغذية الدولي. وقد تم وضع استراتيجية دولية والآليات المساندة لها من أجل هذه الجهود لدى انعقاد مشاورات مشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في جنيف، في آذار/ مارس ١٩٩٩.

٢٢- ان الانجازات التي تحققت في ميدان **التكنولوجيا الحيوية** في مجال الأغذية تطرح تحديات جديدة على المستهلكين في جميع أنحاء العالم كما تثير مسائل ذات طبيعة تقنية وأخلاقية في الوقت ذاته. وستعمد المنظمة، بالتعاون مع شركائها الدوليين الى توفير قاعدة علمية من أجل اتخاذ القرارات المتصلة بجوانب الصحة البشرية في الأغذية المحورة جينيا. وسيتم استكشاف الاعتبارات الأخرى ذات الصلة بتقييم هذه التكنولوجيا الجديدة بالتعاون مع الوكالات الأخرى. وبالمثل فانه يتعين دراسة الأثر العام للأغذية أو التكنولوجيات الغذائية الجديدة الأخرى ومأمونيتها.

٢٣- وتسلم المنظمة بالأهمية القصوى **للاتصالات الواضحة الصريحة حول احتمالات الخطر** بين جميع الأطراف المتأثرة باحتمالات الخطر المنقولة بالأغذية، وستتبوأ دور الريادة في هذه الاتصالات العالمية والاقليمية أيضا. والى جانب اتاحة الفرصة للحوار المثمر بين أصحاب المصلحة في عملية تحليل احتمالات الخطر، فان مثل هذه الاتصالات ستعزز تقاسم المعلومات، وتثقيف المستهلك واضفاء الموثوقية على العملية مما سيؤدي بدوره الى تحسين ممارسات السلامة الغذائية في الظروف المحلية.

٢٤- وقد أكد بروز برنامج عمل السلامة الغذائية، في جميع بلدان العالم، على ضرورة **تدعيم القدرات التقنية والعلمية المحلية**، وعلى الحاجة **لأدوات تثقيفية** اضافية تناسب كل طبقة من طبقات المجتمع. وستروج المنظمة في البلدان المتقدمة أيضا لمفهوم النهوض بالقدرات التقنية والعلمية المحلية في ميدان السلامة الغذائية في البلدان النامية وما يترتب على ذلك من منافع متبادلة، وهو مفهوم يتسق مع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير صحة النبات. ويتعين، لدى النهوض بأنشطة السلامة الغذائية، أن تستجيب المنظمة، من خلال **مكاتبها الاقليمية**، لمختلف ظروف انتاج الغذاء اضافة الى المتغيرات في الظروف الاجتماعية والثقافية وفي ميدان الأغذية التقليدية. وستكثف المنظمة أيضا أنشطة التعاون التقني مع البلدان النامية من أجل حماية صحة المستهلكين وذلك بانتاج أغذية جديدة للاستهلاك المحلي وللتصدير أيضا.

٢٥- **وستدعو** المنظمة كذلك الى ادراك أهمية السلامة الغذائية باعتبارها هاجسا ذا أولوية في مجال الصحة العمومية من أجل توعية راسمي السياسات في الدول الأعضاء عن طريق التشديد على المنجزات في مجال الصحة العمومية والمكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها بزيادة المدخلات في هذا المجال. ومن شأن هذا الاستثمار أن يسفر عن نتائج هامة مثل التخفيف من عبء المعاناة البشرية والحد من الوفيات، فضلا عن خفض تكاليف العلاج الطبي والاجازات المرضية، مما يزيد من قابلية الأغذية للتسويق والنهوض بالسياحة.

٢٦- وستعمد المنظمة الى الاستزادة من تطوير قدرتها على التصدي الفوري **لحالات الطوارئ** المتعلقة بالسلامة الغذائية على الصعيدين الدولي والوطني وتوفير المشورة العلمية والتقنية ومساعدة الحكومات على مواجهة الأزمات ومعالجتها.

٢٧- وهناك شرط مسبق أساسي بالنسبة لمبادرات السلامة الغذائية ألا وهو الادراك بأنها قضايا **مشتركة بين القطاعات** يندرج فيها قطاع الصحة العمومية، والزراعة، والمصايد، والتجارة، والتعليم، والبيئة وغير ذلك من القطاعات وأن التعاون بين هذه القطاعات أمر أساسي. وستوسع المنظمة اطار شراكتها وعملها مع المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والدوائر الجامعية والصناعية ذات الصلة بمجال السلامة الغذائية.

٢٨- ويتم، في الوقت الحاضر، استعراض علاقات العمل القائمة بين المنظمة ومنظمة الأغذية والزراعة في اطار **البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الغذائية** بهدف تعزيز دور المنظمة سواء من الناحية العلمية أو من وجهة نظر الصحة العمومية فيما يتصل بعمل دستور الأغذية الدولي. وستواصل المنظمة بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية حث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بمراعاة الاعتبارات الصحية في عولمة التجارة.

برنامج العمل في المستقبل

٢٩- تشكل التوجهات المستقبلية الواردة أعلاه أساسا لمبادرة السلامة الغذائية المتكاملة لمنظمة الصحة العالمية. وتشمل المجالات الرئيسية الواجب تناولها الدعوة في مجال الصحة العمومية، والبحث والتدريب،

والرصد والتقييم، وذلك استنادا الى القرائن العلمية السليمة في كل ذلك. وستسعى المنظمة الى توسيع نطاق الشراكة مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية.

٣٠- وستتمثل الأنشطة الرئيسية في اطار المبادرة المتكاملة للسلامة الغذائية فيما يلي:

(أ) توفير الدعم للدول الأعضاء في وضع وتقييم استراتيجيات المكافحة الوطنية، مع الاعتراف بالطبيعة القطاعية لهذه الاستراتيجيات والتركيز على أهم العوامل الممرضة المنقولة بالأغذية مثل السلمونيلة والعطيفة، في حين يتم تطوير مفهوم تحديد الأهداف من أجل الحد من معدلات حدوث الأمراض؛

(ب) العمل، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية على دمج السلامة الغذائية كاحدى الوظائف الأساسية في مجال الصحة العمومية بهدف وضع نظم متكاملة مضمونة الاستمرار في مجال السلامة الغذائية بغرض التقليل من احتمالات الخطر الصحية على طول سلسلة التغذية والأغذية برمتها، بدءا بالانتاج الأولي في مجال الزراعة ووصولا الى المستهلك؛

(ج) دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد وتقييم واحتواء الأمراض المنقولة بالأغذية واسداء المشورة العلمية في حالات الطوارئ الدولية والوطنية المتصلة بالسلامة الغذائية؛

(د) الاضطلاع بدور ريادي في عملية وضع استراتيجية عالمية لترصد الأمراض المنقولة بالأغذية، وقيام البلدان والأقاليم بجمع وتقاسم المعلومات على نحو يحقق الكفاءة؛

(هـ) توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية في تقييم العبء الواقع على الصحة واعطاء الأولوية لاستراتيجيات مكافحة الأمراض من خلال تطوير نظم ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية المستندة الى المختبرات ورصد الملوثات في الأغذية؛

(و) دعوة الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الصحية عند عولمة التجارة، وذلك من خلال منظمة التجارة العالمية أيضا؛

(ز) دعم تطوير الجانب العلمي من تقييم المخاطر المتصلة بالأغذية وتشجيع البحوث المتصلة بتحديد احتمالات الخطر من أجل تشديد مراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية واجراء دراسات أخرى لتقدير أثر الأمراض المنقولة بالأغذية على الصحة العمومية؛

(ح) تشكيل هيئة خبراء استشاريين مخصصة جديدة تعنى بتقييم احتمالات الخطر الميكروبيولوجية؛

(ط) دعم وتوفير القاعدة العلمية من أجل اتخاذ القرارات المتصلة بالأغذية المحورة جينيا من خلال موظف متخصص اضافي، والتصدي لاعتبارات الصحة البشرية على وجه التحديد من خلال ذلك؛

(ي) الدعوة الى تبادل المعلومات والأفكار بشكل يسهل فهمه بين جميع الأطراف المتأثرة باحتمالات الخطر التي تنطوي عليها الأغذية، مما يتيح الفرصة لاقامة حوار مثمر بين جميع الأطراف المؤثرة في عملية تحليل احتمالات الخطر، بمن فيهم المستهلكون.

الاجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣١- المجلس التنفيذي مدعو الى النظر في مشروع القرار التالي:

المجلس التنفيذي،

اذ يشير الى تقرير المديرة العامة عن دور منظمة الصحة العالمية في مجال السلامة الغذائية،

يوصي جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسون،

اذ يساورها القلق العميق لكون الأمراض المنقولة بالأغذية والمرتبطة بالعوامل الممرضة الجرثومية والملوثات الكيميائية في الأغذية تشكل خطرا كبيرا يتهدد صحة الملايين من الناس في العالمين النامي والمتقدم؛

وادراكا منها بأن الأمراض المنقولة بالأغذية، بما فيها الاسهال لدى الرضع تؤدي الى عواقب صحية واقتصادية جسيمة بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية والبلدان؛

واذ تنوه بأهمية خدمات الصحة العمومية في ضمان السلامة الغذائية وتنسيق جهود جميع الأطراف المؤثرة على طول السلسلة الغذائية بأكملها؛

واذ تدرك تزايد قلق المستهلكين بشأن موضوع السلامة الغذائية عقب فاشيات الأمراض المنقولة بالأغذية التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي كانت ذات أبعاد دولية وعالمية وظهور منتجات غذائية جديدة بفضل التكنولوجيا الحيوية؛

واذ تسلم بأهمية قيام لجنة دستور الأغذية الدولي بوضع معايير وارشادات وتوصيات أخرى في حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات التجارية المنصفة؛

واذ تشير الى الحاجة الى اقامة نظم للترصد من أجل تقييم عبء الأمراض المنقولة بالأغذية ووضع استراتيجيات مكافحة وطنية ودولية قائمة على القرائن؛

واذ تضع في اعتبارها الاتجاه الى التكامل بين الزراعة وصناعة الأغذية والتغييرات الناجمة عن ذلك في ممارسات الزراعة والانتاج والتسويق وفي عادات المستهلك التي تظهر في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وعدم تناول النظم التقليدية للسلامة الغذائية لها بصورة كافية؛

واذ تشير الى أن أغلب فاشيات الأمراض المنقولة بالأغذية وذات الأبعاد الدولية التي حدثت مؤخرا تعود الى عوامل ميكروبيولوجية وأن بعض الجراثيم المنقولة بالأغذية ذات المنشأ الحيواني تكتسب مقاومة متزايدة للعلاجات الشائعة بسبب استخدام مضادات الجراثيم في الزراعة؛

واذ تدرك أن تحسين حماية الصحة العمومية والتنمية المستدامة لقطاعي الأغذية والزراعة يمكن أن يؤديا الى تعزيز أنشطة منظمة الصحة العالمية في مجال السلامة الغذائية،

١- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) ادراج السلامة الغذائية كاحدى المهام الأساسية في مجال الصحة العمومية وتوفير الموارد الكافية لاقامة وتعزيز برامجها في مجال السلامة الغذائية؛

(٢) وضع وتنفيذ تدابير وقائية منتظمة ومستدامة تهدف الى الحد بصورة ذات مغزى من حدوث الأمراض المنقولة بالأغذية؛

(٣) استحداث الوسائل الوطنية من أجل ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية ورصد الكائنات الحية المجهرية والمواد الكيميائية ذات الصلة في الأغذية والابقاء على هذه الوسائل؛

(٤) دعم تطوير المهارات العلمية فيما يتعلق بتقييم حالات الاختطار المتصلة بالأغذية، بما في ذلك تحليل عوامل الاختطار المتصلة بالأمراض المنقولة بالأغذية؛

(٥) دمج مسائل السلامة الغذائية في برامج التثقيف الصحي الموجهة للمستهلكين، وخصوصا في المناهج التعليمية للمدارس الابتدائية والاعدادية واستهلال برامج لتثقيف مناولي الأغذية ومستهلكيها من الناحية الصحية على أن تكون تلك البرامج مناسبة لمختلف الثقافات؛

(٦) وضع برامج موسعة للقطاع الخاص كفيلة بتحسين السلامة الغذائية على المستوى المجتمعي، وخصوصا في أسواق الأغذية الحضرية واستكشاف فرص التعاون مع صناعة انتاج الأغذية وتجهيزها؛

(٧) تنسيق أنشطة السلامة الغذائية التي تضطلع بها جميع القطاعات الوطنية ذات الصلة والمهتمة بمسائل السلامة الغذائية، وخصوصا الأنشطة المتصلة بتقييم احتمالات الخطر التي تنطوي عليها الأغذية؛

(٨) المشاركة الفعالة في عمل لجنة دستور الأغذية الدولي واللجان الفرعية التابعة لها وخصوصا في مجال تحليل احتمالات الخطر المتعلقة بالسلامة الغذائية الذي بدأت تتضح معالمه؛

٢- **تطلب الى** المديرة العامة:

(١) أن تعمل، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية على ادراج السلامة الغذائية كجزء من مهام الصحة العمومية الأساسية بهدف وضع نظم مستدامة ومتكاملة في مجال السلامة الغذائية من أجل الحد من احتمالات الخطر الصحية على طول سلسلة التغذية والأغذية بكاملها وذلك بدءا بالانتاج الأولي في الزراعة ووصولا الى المستهلك؛

(٢) دعم الدول الأعضاء في تحديد وتقييم المخاطر والأمراض المستجدة المنقولة بالأغذية وخصوصا خلال حالات الطوارئ الدولية والوطنية في ميدان السلامة الغذائية؛

(٣) الاضطلاع بدور ريادي فيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية لترصد الأمراض المنقولة بالأغذية وجمع وتقاسم المعلومات في البلدان والأقاليم على نحو يحقق الكفاءة؛

(٤) تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في تقدير العبء الواقع على الصحة واعطاء الأولوية لاستراتيجيات مكافحة الأمراض عن طريق وضع نظم ترصد تقوم على المختبرات فيما يخص العوامل الرئيسية المسببة للأمراض المنقولة بالأغذية بما فيها الجراثيم المقاومة لمضادات الجراثيم، ورصد الملوثات في الأغذية؛

(٥) النهوض بتطبيق المعارف في تقييم احتمالات الخطر الصحية المتعلقة بالأغذية، وتوفير الدعم على وجه التحديد لتشكيل هيئة خبراء استشاريين مخصصة تعنى بتقييم احتمالات الخطر الميكروبيولوجية، وتعزيز هيئات الخبراء الاستشاريين الذين يقدمون الارشادات العلمية بخصوص قضايا السلامة الغذائية من الناحية الكيميائية؛

(٦) دعم الدول الأعضاء في توفير القاعدة العلمية من أجل اتخاذ القرارات المتصلة بالصحة فيما يخص الأغذية المحورة جينيا؛

(٧) تشجيع البحوث لدعم التوصل الى استراتيجيات تقوم على القرائن في مكافحة الأمراض المنقولة بالأغذية، ولاسيما البحوث الخاصة بخطر ظهور أمراض مستجدة منقولة بالأغذية وتزايدها؛

(٨) دراسة علاقة العمل القائمة حاليا بين المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في اطار البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمعايير الغذائية بهدف تعزيز الجوانب العلمية للدور الذي تقوم به لجنة دستور الأغذية الدولي واللجان المنبثقة عنها والدور المنوط بها في مجال الصحة العمومية؛

(٩) الدعوة الى ادراج الاعتبارات الصحية في ميدان التجارة الدولية بالأغذية، بطرق منها النشاط الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية.

= = =